تحديد الإجراءات التعاونية الرامية إلى الحدّ من المخاطر النووية الراهنة

UNIDIR NUCLEAR DIALOGUE SERIES

النتائج المُستخلصة من حوار معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (UNIDIR)

في يوليو 2020، أطلق معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح حوارًا غير رسمي حول نزع السلاح النووي والردع النووي والحد من الأسلحة الاستراتيجية. تعرض هذه الورقة المقترحات والنتائج والتوصيات الرئيسية المستخلصة من حوار معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. بعض هذه النقاط ليست جديدة ولكنها تكتسب أهمية أكبر في ضوء الحوار؛ وثمة نقاط أخرى تفتح آفاقا جديدة. إذ أنها توفر نهجًا للتفكير في المشكلة النووية الراهنة بالإضافة إلى إعادة بناء عادات التعاون العالمي اللازمة لمعالجتها بنجاح. قد لا يمكن اتباع جميع الإجراءات المنصوص عليها في هذه الورقة في آن واحد، وقد يختلف القراء – على غرار المشاركين في الحوار – حول الإجراءات الأكثر أهمية أو التي قد حان الوقت لاتباعها. تقدم النقاط المطروحة في هذه الورقة رؤية واعدة بالإضافة إلى العناصر التي يمكن من خلالها صياغة جدول أعمال يهدف إلى تعزيز التعاون العالمي للحد من المخاطر النووية الراهنة.

أهمية العمل التعاوني بين العديد من الدول

لماذا؟

ثمة ثلاثة تحديات نووية واسعة النطاق تبرز اليوم والتي تشكّل محور حوار معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح: ترسيخ عدم استخدام الأسلحة النووية؛ إعادة صياغة اتفاقيات الحد من الأسلحة الاستراتيجية، بغية الحد من مخاطر الردع النووي وتمكين نزع السلاح النووي؛ وتنشيط جهود نزع السلاح النووي. ويُعدّ العمل التعاوني بين الدول على الصعيد العالمي وفي مختلف المناطق على حد سواء أمرًا ضروريًا لمواجهة هذه التحديات، وبالتالي الحد من المخاطر النووية المتزايدة حاليًا. كما يُعد العمل التعاوني ضروريًا لأنه لا يمكن مواجهة أي من هذه التحديات من خلال الإجراءات التي تتخذها دولة واحدة بمفردها. إضافة إلى ذلك، تقع المسؤولية الكبرى على عاتق الدول المسلحة نوويًا، إلّا أنّها لا تقع على عاتقها وحدها. فبالرغم من الخلافات البارزة بين مسؤولي وخبراء السياسات النووية، هناك أيضًا العديد من المصالح ووجهات النظر المشتركة، لا سيما فيما يتعلق بالحد من المخاطر النووية الشديدة في الوقت الراهن.

ما هي الإجراءات؟

يتطلب بناء العمل التعاوني الاعتراف المتبادل بأن الدول والأشخاص لا يندرجون بالضرورة تحت فئات أو مسميات معينة بكل بساطة (على سبيل المثال، مؤيدو الردع مقابل مؤيدي نزع السلاح)؛ يجب على جميع الجهات المعنية تجنب الوقوع في فخ المبالغة في التبسيط والتقليل من أهمية آراء الآخرين.

ستزداد احتمالية العمل التعاوني من خلال الإقرار بأن المبادئ والقيم ليست النطاق الحصري لأي منظور: فالإيمان بالمتطلب الأخلاقي للسعي لنزع السلاح النووي يتعارض مع الإيمان بالمتطلب الأخلاقي للردع عندما يكون الردع النووي لا يزال مطلوبًا.

يلزم تعزيز الجهود بنفس القدر لمحاولة تجاوز الخلافات بين الدول بين مسؤوليها وخبرائها.

عند السعي إلى العمل التعاوني، ينبغي للدول أن تبني على الهيكل الأصلي للحدّ من الأسلحة ونزع السلاح، وحتى أن تتجاوزه. وتتطرق هذه الورقة إلى طرق القيام بذلك.

يتطلب السعي للعمل التعاوني الرامي إلى الحد من المخاطر النووية صياغة جدول أعمال شامل يحدد الأولويات من بين الإجراءات العديدة المنصوص عليها هنا بطريقة تقلل من حدة المخاطر المباشرة المتزايدة، وتغتنم الفرص الناشئة، وتُترجم النجاح الأولي إلى نجاحات مستدام.

ترسيخ مبدأ عدم استخدام الأسلحة النووية

لماذا؟

مبدأ تحريم استخدام الأسلحة النووية في خطر متزايد. وبالنظر إلى السياق الجغرافي السياسي والأمني الآخذ في التراجع، وإلى وإعادة تقييم بعض الدول لإمكانية إدارة الاستخدام المحدود للأسلحة النووية وعواقبه، فإن خطر استخدام الأسلحة النووية أكبر مما كان عليه منذ عقود عديدة. إن التعقيدات المتزايدة والتأثير غير المؤكد على علاقات الردع النووي التقليدية والمترتب على نشر التقنيات العسكرية الجديدة (بدءًا من الدفاعات الصاروخية الأكثر تقدمًا ووصولًا إلى منظومات الضربات الدقيقة التقليدية)، فضلاً عن تكثيف المنافسة العسكرية في مجالات الفضاء والفضاء الإلكتروني، تزيد بشكل كبير من خطر انهيار الردع النووي الناجم عن نشوب نزاع تقليدي. وحتى عندما يعود التركيز إلى مخاطر المنافسة بين الدول، فمن الضروري أيضًا مواصلة التركيز على مخاطر حيازة واستخدام جهاز نووي من قبل جهة فاعلة غير حكومية.

ما هي الإجراءات؟

عقب تأكيد الرئيسين بايدن وبوتين في يونيو 2021 (ولاحقًا الرئيسين بوتين وشي) على مبدأ ريغان-غورباتشوف بأنه لا يمكن الفوز بأي حرب نووية ويجب ألّا يخوضها أحد أصلاً، يجب على جميع الدول المسلحة نوويًا أن تدلي ببيانات مماثلة. إنّ إصدار بيان متعدد الأطراف من قبل الدول النووية الخمس التي تعترف بها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والدول غير النووية في المؤتمر الاستعراضي العاشر سيكون أحد السبل للقيام بذلك وسيساعد في تعزيز قاعدة عدم الاستخدام. أو يمكن للدول النووية، خلال «اجتماع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن»، أن تدلي بمثل هذا البيان بمفردها في حال تم تأجيل المؤتمر الاستعراضي مرة أخر.

ينبغي للاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) تحديد الخطوات التي يمكن أن اتخاذها بشكل مشترك لتنفيذ التأكيد الوارد أعلاه، مع إدخال تعديلات منسقة مع العقائد العسكرية والخطط الحالية. ولتحقيق هذه الغاية، يجب عليهم تعزيز الحوار الثنائي (بما في ذلك الاتصالات بين العسكريين). كما يجب عليهم أيضًا استكشاف كيفية الحد من مخاطر الانهيار غير المقصود للردع النووي الذي ينجم عن التفسير الخاطئ وسوء التقدير والعثرات التي قد تؤدي إلى تصعيد غير مقصود.

ينبغي للصين والولايات المتحدة أيضًا تحديد هذه الخطوات. ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن يشرعوا في حوار ثنائي رسمي وشبه رسمي، أيضًا بهدف الحد من مخاطر الانهيار غير المقصود للردع النووي. يجب على الدولتين أيضًا استكشاف القيمة المحتملة للتعهد الثنائي بألا تبادران في شن هجمات استراتيجية: «عدم الشروع في شن هجمات استراتيجية» (بما في ذلك عدم الشروع في استخدام الأسلحة النووية والقدرات الاستراتيجية الأخرى كذلك).

في ضوء مبدأ ريغان-غورباتشوف، ينبغي للدول الأخرى المسلحة نوويًا أن تحدد ما يمكن أن تساهم به فيما يتعلق بالتعديلات التي يتعين إدخالها على العقائد العسكرية والخطط الحالية والاستعدادات للاستخدام المحدود المحتمل للأسلحة النووية.

ينبغي للدول المسلحة نووياً أن توضح التزامها بضبط النفس النووي بطرق أخرى أيضاً , منها عدم التأكيد على دور الأسلحة النووية في عقائدها الأمنية وخطاباتها السياسية؛ وتجنب إطلاق التهديدات النووية؛ وضمان إدراج مبادئ القانون الإنساني الدولي في أهدافها النووية؛ وإعادة التأكيد على أنّ استخدام الأسلحة النووية لن يتم التفكير فيه إلا في أقصى الظروف.

ينبغي للدول المسلحة نوويًا أن تعلن عن نيّتها على النظر في الظروف، بما في ذلك من خلال التشاور مع الحلفاء، والتي بموجبها يمكن التعهد بالتزامات موثوقة ومثبتة بأن الغرض الوحيد من الأسلحة النووية هو ردع الأسلحة النووية الأخرى، ريثما يتم التخلص منها في نهاية المطا.

ينبغي للدول النووية الخمس (الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن) التي تعترف بها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، خلال مناقشاتها حول الحد من المخاطر النووية، أن تتوصل إلى اتفاق بشأن إجراءات الحد من المخاطر المحددة التي ستتخذها الآن والإعلان عنها علنًا (على سبيل المثال، عدم تنفيذ محاولات اختراق أو هجمات إلكترونية ضد أنظمة القيادة والسيطرة النوو).

ينبغي للدول النووية والدول الأخرى المسلحة نوويًا غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تبدأ حواراً نووياً، مع التركيز على الحد من المخاطر فضلاً عن المسؤوليات المشتركة لجميع الدول المسلحة نوويًا.

ينبغي لكل من مؤيدي ومعارضي معاهدة حظر الأسلحة النووية أن يقرّوا بدعمهم لأهداف معاهدة حظر الأسلحة النووية المتمثلة في الحد من دور الأسلحة النووية، ومنع وقوع كارثة نووية، والمضي قدمًا نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

يجب على جميع الدول ممارسة ضبط النفس السياسي-العسكري، بما في ذلك الالتزامات بعدم استخدام القوة لدفع المطالبات الإقليمية قدمًا أو إحداث تغيير في الأنظمة، ويجب أن تتعاون للحد من مخاطر النزاع التقليدي، الذي يظل أكثر المسارات احتمالًا لوقوع مواجهة نووية.

ينبغي لجميع الدول أن تحافظ على تعاونها وتعزيزه بغية منع استخدام جهة فاعلة غير حكومية لسلاح نووي أو جهاز نووي مرتجل، بما في ذلك عن طريق تطبيق الأمن المادي لكل من المواد الانشطارية السلمية والعسكرية بصورة فعّالة، وتنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم (1540)، وضمان السيطرة على الأسلحة النووية.

إعادة صياغة الحد من الأسلحة الاستراتيجية للقرن الحادي والعشرين

لماذا؟

يمكن أن يعزز الحد من الأسلحة الاستراتيجية الأمن الوطني والإقليمي والعالمي من خلال تقليل مخاطر الاعتماد على الردع النووي والمنافسة الاستراتيجية. كما يمكن تدابير الحد من الأسلحة أن تعزز التفاهم المتبادل. لكن يجب إعادة صياغة الحد من الأسلحة الاستراتيجية بما يتناسب مع القرن الحادي والعشرين. إذ يجب تكييفه واتباعه بما يتجاوز العلاقات الثنائية الروسية الأمريكية. كما يجب توسيع نطاقه لمعالجة الطائفة الكاملة للقدرات المثيرة للقلق التي تؤثر بشكل متزايد على الأسلحة النووية، بما في ذلك الدفاعات الصاروخية المتقدمة، ومنظومات الضربات الدقيقة التقليدية، والقدرات الفضائية المضادة والقدرات الهجومية الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي. كما يجب أن تستفيد تدابير الحد من الأسلحة الاستراتيجية المعاد صياغتها من مجموعة أدوات أكثر شمولاً تضم خيارات متعلقة بالحد من الأسلحة والتي تعكس التفاوتات الاستراتيجية ووجهات النظر المختلفة بين الدول. وحيثما تدعو الحاجة، يجب أن تشمل هذه التدابير الدول غير النووية، بصفتها جهات فاعلة كاملة، التي لديها أو تنشر قدرات يمكن أن تؤثر في الأزمات والنزاعات بين الدول المسلحة نوويًا. كما أن حلفاء الدول المسلحة نوويًا الذين سيتأثرون بمبادرات الحد من الأسلحة في المستقبل يجب أيضًا أن تشملهم هذه العملية. بالإضافة إلى ذلك، نظرًا لأنماط الفشل المحتملة للردع النووي الناشئة عن المنافسة بين الدول المسلحة نوويًا عبر مجالات متعددة، يجب أن يهدف الحد من الأسلحة إلى كبح السلوك الخطير وكذلك تقييد الأعداد وعمليات النشر والقدرات.

ما هي الإجراءات؟

ينبغي للاتحاد الروسي والولايات المتحدة، بناءً على قرارهما الصادر في يناير 2021 بتمديد اتفاقية «ستارت» الجديدة لمدة خمس سنوات بالإضافة إلى محادثات الاستقرار الاستراتيجي الجديدة التي بدأت في يوليو 2021، ينبغي لهما الحفاظ على حوارهما وتكثيفه لفهم النطاق الكامل للشواغل الاستراتيجية لكل جانب ومن ثم معالجتها. وينبغي لهما السعي للتوصل إلى اتفاق بشأن إجراءات الحد من الأسلحة في المستقبل لتقليل الضغوط التنافسية؛ وتعزيز استقرار علاقتهما الاستراتيجية؛ والتعاون في تقييم الأثر على استقرار القدرات القديمة وكذلك التقنيات العسكرية الجديدة، فضلاً عن الأنشطة في المجالات الجديدة غير النووية (وخيارات التخفيف من هذه الآثار)؛ وتقليل القدرات أو الحد منها أو تقييدها.

يجب على الصين والولايات المتحدة بدء حوار استراتيجي لتوضيح وجهات النظر والشواغل الاستراتيجية لكل جانب واستكشاف مجالات المصالح المشتركة المحتملة. في البداية، يمكن للحوار أن يركز بشكل مثمر على وجهات نظرهم حول الاستقرار الاستراتيجي ومتطلباته، وكذلك على كيفية تقليل أوجه عدم اليقين إزاء نوايا وبرامج كل طرف. وبمرور الوقت، قد يكون من الممكن وضع جدول أعمال أكثر طموحًا، والذي يركز على تحديد الإجراءات التعاونية التي من شأنها أن تقلل من الضغوط التنافسية والتدابير الرامية إلى تقليل القدرات المثيرة للقلق أو الحد منها أو تقييدها.

حتى أثناء السعي لهذا الالتزام الثنائي، ينبغي المضي قدمًا في مناقشات أكثر شمولية على المستويات الثلاثية والإقليمية ومتعددة الأطراف – سواء في المنتديات القائمة أو، ربما، الجدي.

إنّ اعتماد أنواع تدابير التقييد النووي التي نوقشت أعلاه – بما في ذلك، على وجه الخصوص، ضبط النفس من قبل كبار قادة الدول المسلحة نوويًا فيما يتعلق بكيفية حديثهم عن دور الأسلحة النووية وأهميتها وفوائدها – يمكن أن يسهم في خلق مناخ سياسي أكثر ملاءمة في الداخل والخارج لاستكشاف مبادرات جديدة للحد من الأسلحة.

ينبغي لجميع الدول المسلحة نوويًا أن تحافظ على الوقف الاختياري للتجارب النووية (مع السعي إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ).

ينبغي تكثيف مساعي الحد من المخاطر الإقليمية والحد من الأسلحة داخل أوروبا، بما في ذلك الحوارات بين جيوش حلف الناتو والولايات المتحدة وروسيا، فضلاً عن الجهود المبذولة لتنشيط منتديات الأمن داخل أوروبا.

في شمال شرق آسيا، ينبغي على الصين وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة تنشيط المحادثات السداسية، لمعالجة الأخطار النووية في شبه الجزيرة الكورية، وذلك في إطار منتدى يتم خلاله بدء محادثات أمنية أوسع فيما بينهم.

ينبغي للهند وباكستان على الصعيد الثنائي، وكذلك الصين والهند وباكستان معًا، بحث الفرص لتعزيز جهود بناء الثقة في جنوب آسيا.

ينبغي لدول جنوب شرق آسيا تجديد التعاون مع الدول المسلحة نوويًا لحلّ الخلافات المتعلقة ببروتوكولات (بما في ذلك ضمانات الأمن السلبية) معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

ينبغي للدول داخل المنطقة وخارجها أن تستفيد من إجراءات الأمم المتحدة الجديدة بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط سعيًا لتحقيق هذا الهدف.

ينبغي للدول أن تتفاوض بشأن اتفاق ملزم قانونًا حول المواد الانشطارية باعتباره عنصرًا أساسيًا ملموسًا لبناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية، ويفضل أن يكون ذلك من خلال مفاوضات متعددة الأطراف في مؤتمر نزع السلاح.

ما هي الإجراءات؟

يتعين على الدول غير المسلحة نوويًا، نظرًا لقدراتها الواضحة وإنصافها، فضلاً عن أهمية مشاركتها في ضبط النفس الهادف، أن تكون جزءًا من التفاوض بشأن اتفاقيات الحد من الأسلحة المستقبلية وتنفيذها لتنظيم الأنشطة في الفضاء وفي الفضاء الإلكتروني من المخاطر الكامنة في التقنيات العسكرية وكذلك للتخفيف التقليدية المتقدمة الجديدة (على سبيل المثال، تنظيم أسلحة الهايبر سونيك).

تنشيط السعي لنزع السلاح النووي

لماذا؟

لقد دأبت جميع دول العالم تقريبًا على تأييد الهدف المتمثل في عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وذلك لأسباب عديدة غير متنافية: الاعتراف بأوجه عدم اليقين وأنماط الفشل للردع النووي، بما في ذلك الاحتمال المحدود لوقوع كارثة نووية في نهاية المطاف بسبب استخدام الأسلحة النووية؛ والقلق بشأن آثار استخدام الأسلحة النووية على الأمن البشري؛ وأهمية إحراز تقدم في نزع السلاح النووي لضمان فعالية وشرعية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تمثل حجر الأساس الأكثر أهمية لنجاح عدم الانتشار الأسلحة النووية على الصعيد العالمي. وبدرجات متفاوتة، بالنسبة للدول المسلحة نوويًا، فإن تأييد الهدف المتمثل في عالم خالٍ من الأسلحة النووية يعكس أيضًا ضمنيًا اعترافها بمأزقها النووي: الاعتماد جزئيًا في أمنها على الأسلحة التي إذا استخدمت في حرب نووية واسعة النطاق ستدمرها. وإنّ تنشيط جهود نزع السلاح النووي سيتطلب إجراءات موازية على ثلاثة مسارات مترابطة، مع احتمال نجاح الإجراءات أحيانًا على أحد المسارات أكثر من الآخر: تقليل الاعتماد على الأسلحة النووية؛ وتعزيز جاذبية الهدف المتمثل في عالم خالٍ من الأسلحة النووية عن طريق الحد من المخاطر وأوجه عدم اليقين التي ينطوي عليها؛ وتغيير طريقة التفكير حول ضرورة وفائدة وشرعية وقبول الأسلحة النووية.

ما هي الإجراءات؟

تقليل الاعتماد يستدعي اتخاذ إجراءات مشتركة، بالطرق التي نوقشت أعلاه، من قبل الدول المسلحة نوويًا للحد من التحولات في العقيدة العسكرية والخطط التي تفترض أن الاستخدام المحدود للأسلحة النووية لن يتصاعد إلى مستويات تدميرية أكبر بكثير من الدمار الذي تسببه النزاعات التي تسبق الاستخدام النووي.

ينبغي للدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن السعي للتوصل إلى اتفاق بشأن المسؤوليات النووية، بما في ذلك المبادئ والالتزامات بضبط النفس النووي، فضلاً عن إعادة التأكيد على الالتزام بتحقيق نزع السلاح النووي.

ينبغي للدول أن تتخذ إجراءات تعاونية للحد من المخاطر وأوجه عدم اليقين التي ينطوي عليها تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال الجهود الدولية المبذولة لوضع العناصر التي تضمن تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية؛ وتحديد خصوصيات هذا العالم، بما في ذلك – على وجه التحديد – توضيح الأنشطة المسموح بها وغير المسموح بها؛ وتخفيف حدة المواجهات السياسية والعسكرية التقليدية؛ وبناء الثقة في الامتثال.

حتى أثناء السعي للتوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن الخطوات ومحطات الطريق نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية، ينبغي لجميع الدول أن تسعى وتتخذ خطوات عملية لتحقيق هذا الهدف، وأن تتساءل دائمًا عمّا إذا كانت القرارات المتعلقة بالمجال النووي تقرّب دول العالم من تحقيق الهدف المتمثل في عالم خالٍ من أسلحة نووية أو تبعدها عنه.

ينبغي لجميع الدول أن تعزز الحوار لتجاوز الخلافات المستمرة التي تهدد بتقويض الجهود المبذولة من أجل عالم خال من الأسلحة النووية. وهذا يشمل الحوار بين الدول المسلحة نوويًا، وبين الدول المسلحة نوويًا والدول غير المسلحة نوويًا، وبين مؤيدي ومعارضي معاهدة حظر الأسلحة النووية، بشأن أوجه عدم اليقين والمخاطر والأخلاق والآداب المتعلقة بالاعتماد على الردع النووي.

ينبغي لجميع الدول أن تدعم الجهود المستمرة والمكثفة المبذولة لزيادة تثقيف وإعلام ومشاركة عامة الناس، ومناقشة مسألتي الردع النووي ونزع السلاح النووي لضمان إجراء نقاش مستنير.

ينبغي لجميع الدول أن تعمل على جلب أصوات جديدة وأكثر تنوعًا إلى ذلك النقاش.

من أجل تغيير طريقة التفكير لدفع عملية نزع السلاح النووي قدمًا، ينبغي للقادة والمسؤولين وعامة الناس، لا سيما في الدول المسلحة نوويًا، أن ينظروا في الأمر كمواطنين عالميين وليس فقط من منظور مواطني دول معينة، ولا سيما في تقييم المخاطر النووية التي تهدد أمن جميع الدول؛ وأوجه عدم اليقين المتعلقة بالإدارة المستدامة لتلك المخاطر؛ ومخاطر الاعتماد على الردع النووي مقارنة بمخاطر تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

تنفيذ تدابير استعادة الثقة

لماذا؟

لماذا؟ يُعد تطبيق تدابير استعادة الثقة المصممة خصيصًا لمحاور معينة لانعدام الثقة – على سبيل المثال، بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وبين الأطراف المسلحة نوويًا، وبين الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – عامل تمكين أساسي لإحراز التقدّم في كل من التحديات الثلاثة التي نوقشت أعلاه: ترسيخ عدم استخدام الأسلحة النووية؛ وإعادة صياغة اتفاقيات الحد من الأسلحة الاستراتيجية، بغية الحد من مخاطر الردع النووي وتمكين نزع السلاح النووي؛ وتنشيط جهود نزع السلاح النووي. ويمكن لهذه التدابير أن تكون خطوة أولى وعناصر تمكين للعمل التعاوني نحو إعادة بناء عادات التعاون فيما بين المجتمعات المختلفة. ومن هذا المنطلق، ينبغي النظر إلى الاجتماعات المقبلة الثنائية ومتعددة الجنسيات ومتعددة الأطراف (مثل اجتماعات القمة على مستوى الدول أو المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية) جزئيًا على أنها فرص سانحة للاتفاق على هذه التدابير.

ما هي الإجراءات؟

سيكون الإعلان الروسي الأمريكي عن المفاوضات حول الطائفة الكاملة لمسائل الحد من الأسلحة التي تهم كل من الدولتين، وكذلك التأييد على المستوى الرئاسي للحوار الاستراتيجي المتجدد بين الصين والولايات المتحدة لتهدئة علاقتهما العدائية على نحو متزايد، بمثابة أول خطوتين في هذا الاتجاه.

ينبغي أيضًا للدول النووية والدول غير النووية السعي للتوصل إلى اتفاق على مجموعة محدودة من الأهداف المتعلقة بنزع السلاح التي يتعين تحقيقها بحلول المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2025 وذلك خلال المؤتمر الاستعراضي العاشر.

ينبغي للدول النووية والدول غير النووية أن تستكشف وتستفيد من الآليات الجديدة والتكميلية المحتملة لاستعادة الثقة فيما بينها، بما في ذلك التعاون ضمن فريق الخبراء الحكوميين الجديد المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي، وضمن عملية تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي، وضمن فريق عامل مفتوح العضوية جديد معني بمسائل نزع السلاح.

يجب أن يركز مؤيدو ومعارضو معاهدة حظر الأسلحة النووية على الأهداف المشتركة المتمثلة في تجنب استخدام الأسلحة النووية وتنشيط جهود تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وأن يديروا خلافاتهم لإحراز تقدم نحو تحقيق هذه الأهداف.

ينبغي الترحيب بإجراءات الأمم المتحدة الجديدة بشأن منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ودعمها.

في إطار تنظيم الحوارات الأكثر تركيزًا بشأن الحد من الأسلحة المقترحة أعلاه، ينبغي للدول المعنية أن تجعل من أولوياتها تحديد الخطوات العملية والمجدية التي يمكن تنفيذها من جانب واحد أو بالتوازي باعتبارها تدابير لاستعادة الثقة.

وافق المشاركون في الحوار الذين ترد أسماؤهم أدناه على ضمّ صوتهم إلى الرؤية التي تنص عليها هذه الوثيقة, وتأكيدها على الضرورة الملحّة لتجديد الحوار والتعاون للحدّ من المخاطر النووية, وجدول الأعمال الشامل للعمل التعاوني – دون أن يؤيدوا بالضرورة جميع توصياتها المقترحة. وهم يفعلون ذلك بصفتهم الشخصية وبصرف النظر عن انتماءاتهم المهنية. وقد تم إدراجهم حسب الجنسية فقط للإشارة إلى اتساع نطاق الحوار

المشاركون

نوبوماسا أكياما
اليابان

أندري باكليتسكي
روسيا الاتحادية

فان جيشي
الصين

كريم حجاج
مصر

ريبيكا هيرسمان
الولايات المتحدة الأمريكية

ألكسندر كمينت
النمسا

أولريش كون
ألمانيا

باتريشيا لويس
أيرلندا

غوخار موخاتزانوفا
كازاخستا

مارتي ناتاليجاوا
إندونيسيا

تانيا أوجيلفي وايت
نيوزيلاندا

جورج بيركوفيتش
الولايات المتحدة الأمريكية

براد روبرتس
الولايات المتحدة الأمريكية

سيرجي روجوف
روسيا الاتحادية

جون رولفينج
الولايات المتحدة الأمريكية

مانبريت سيتي
الهند

راكيش سود
الهند

كريستين فين بروسجارد
النرويج

مارجوت فالستروم
السويد

تونغ تشاو
الصين

منظمو الحوار

جون بوري نيوزيلاندا **لويس أ. دن** الولايات المتحدة الأمريكية **ريناتا دوان** أيرلندا **روبن جيس** ألمانيا
جيمس ريفيل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية **ويلفريد وان** الولايات المتحدة الأمريكية

عن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح هو معهد مستقل ضمن إطار الأمم المتحدة يتم تمويله من خلال التبرعات, وهو أحد معاهد السياسات القليلة حول العالم التي تركز على نزع السلاح, مولدًا المعرفة ومعززًا الحوار والعمل حول نزع السلاح والأمن. كما يساعد معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح -والذي يقع مقره في جنيف- المجتمع الدولي على تطوير الأفكار العملية والمبتكرة اللازمة لإيجاد حلول للمشاكل الأمنية الحرجة.

www.unidir.org @unidirgeneva @UNIDIR un_disarmresearch

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح .2021. تحديد الإجراءات التعاونية الرامية إلى الحدّ من المخاطر النووية الراهنة.
جنيف. https://doi.org/10.37559/WMD/21/DDAC/03.
© محفوظة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح 2021. لتصميم : www.kathleenmorf.ch. صورة: © iStockphoto.com/Rodyka.